14 أكتوبر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة
www.14october.com

www.14october.com

عرب وعالم

إعداد/محمد مفتاح

قال إنه لم يعد بمقدور المسؤولين الأكراد مغادرة البلاد دون موافقة

المالكي: برزاني ممنوع من السفر دون إذن الحكومة

بغداد / وكالات :

قال رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، "إنه لم يعد بمقدور رئيس إقليم كردستان مسعود برزاني والمسؤولين الأكراد المغادرة إلى الخارج من دون موافقة الحكومة المركزية" كما نقلت عنه صحيفة (هولاتي) الكردية يوم أمس الأول.

ونقلت الصحيفة الكردية تصريحات المالكي التي أثارت جدلاً وسط صراع قوي بينه وبين إقليم كردستان حول ما أصبح يعرف بالمناطق المتنازع عليها، كركوك وديالى وصلاح الدين.

وقال نوري المالكي في تصريح لصحيفة هولاتي الكردية التي تعني بالعربية (المواطن) ، إن "مغادرة رئيس حكومة إقليم كردستان مسعود بارزاني والمسؤولين الأكراد إلى خارج العراق لن تتم بعد الآن من دون موافقة الحكومة المركزية".

وبشأن الملف الأمني في المناطق المتنازع عليها أكد المالكي أن "مجلس الوزراء اقترح خلال جلسته السابقة العودة إلى اتفاق 2009، الذي يتضمن إدارة الملف الأمني في المناطق المختلطة من خلال تشكيل نقاط تفتيش مشتركة بين البشمركة والجيش تحت إشراف الحكومة المركزية".

ووافق برزاني على العودة إلى اتفاقية 2009، لكن مصادر كردية أكدت أنه يبحث أيضا مع الرئيس جلال طالباني، سحب الثقة عن المالكي والذي يصطدم بعقبات كثيرة، خاصة وأن إيران التي تملك علاقات قوية مع الأكراد تسانده وترفض الإطاحة به حاليا.

ويعد حديث المالكي عن منع المسؤولين الأكراد من مغادرة البلاد من دون موافقة المركز، مع علمه أنه غير قادر على تنفيذه حيث يوجد في أربيل عاصمة الإقليم مطار دولي لايخضع لسيطرة بغداد، تطورا جديدا في الأزمة بين بغداد واربيل، على الرغم من المبادرة التي أطلقها رئيس التيار الصدري، مقتدى الصدر الذي دعا طرفي الصراع مسعود برزاني ونوري المالكي الى غداء عمل في مدينة النجف مركز المرجعية الدينية.

وشن معارضون للمالكي حملة قوية ضده في شبكات التواصل الاجتماعي، ووصفه الكاتب والإعلامي سرمد الطائي مدير أخبار صحيفة "المدى" "القريبة من زعماء إقليم كردستان، بالمجنون ودعا إلى إقالته، وإلى إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، ردا على انتقادات من حلفاء المالكي للأكراد بشأن علاقاتهم بإسرائيل.

وتصاعد التوتر في العلاقات بين أربيل وبغداد على خلفية تشكيل قوات عمليات "دجلة" في كركوك، ورد عليها الأكراد بتشكيل قيادتين للعمليات في الموصل وكركوك، بالإضافة إلى المشاكل السياسية الكثيرة بين رئاستي الإقليم والحكومة والتي تتعلق بالصراع على الصلاحيات والتمويل ومشاكل النفط.

انتقادات دولية لقرارات الرئيس المصري الأخيرة..

اعتصام ودعوة إلى توسيع الاحتجاجات ضد مرسي والإخوان

القاهرة / متابعات :

قالت الحكومة المصرية إن الإعلان الدستوري الذي أصدره الرئيس محمد مرسي لا يضيف إليه صلاحيات جديدة وإن تحصين القرارات هدفه تحصين الدستور المؤقت للبلاد إلى حين الانتهاء من الدستور الدائم، في حين انتقدت كل من واشنطن وباريس والاتحاد الأوروبي قرارات مرسي.

وكان مرسي أصدر الخميس الماضي إعلانا دستوريا حصن الإعلانات الدستورية والقوانين والقرارات التي أصدرها أو سيصدرها بجعلها نهائية ونافذة ولا يجوز الطعن بها.

كما حصن الجمعية التأسيسية ومجلس الشورى اللذين يسيطر عليهما التيار الإسلامي بنصه على أنه «لا يجوز لأي جهة قضائية حل مجلس الشورى أو الجمعية التأسيسية لوضع مشروع الدستور».

وينتهي العمل بالإعلان الرئاسي الذي أصدره مرسي فور إقرار الدستور الجديد المرتقب في منتصف فبراير المقبل.

وأكدت الحكومة في بيانها أن إنهاء تركيز السلطة التشريعية في يد الرئيس سوف يتحقق بالإسراع في إصدار الدستور وإجراء الانتخابات البرلمانية في أقرب وقت.

وأضافت أن الإعلانات الدستورية لا تمس حقوق المواطنين وحرياتهم، كما جددت الحكومة التزامها بحماية كل المتظاهرين والمعبرين عن آرائهم بطريقة سلمية أيا كانت انتماءاتهم السياسية والحزبية.

ودعت لإعلاء مصلحة الوطن وضرورة التواصل بين كل القوى السياسية القادرة على تهدئة الأوضاع، حسب نص البيان.

وفي المواقف الدولية، أعربت الخارجية الأميركية عن القلق حيال الإعلان الدستوري الجديد الذي أصدره الرئيس المصري.

وقالت المتحدثة باسم الخارجية فيكتوريا نولاند في بيان إن أحد أبرز تطلعات الثورة المصرية يكمن في عدم تركيز السلطة في يد شخص واحد أو مؤسسة واحدة.

وأضافت أن الفراغ الدستوري الحالي في مصر لا يمكن ملؤه الا باعتماد دستور يشمل أدوات المحاسبة وأحترام الحريات والحقوق الفردية وحكم القانون.

وأوضحت نولاند أن واشنطن تدعو جميع الأطراف في مصر إلى التهدئة وتشجعهم على التعاون فيما بينهم والعمل على حل خلافاتهم بشكل سلمي وعبر الحوار بشكل ديمقراطي.

بدورها، اعتبرت وزارة الخارجية الفرنسية أن القرارات التي اتخذها مرسي لا تذهب «في الاتجاه الصحيح». وقال المتحدث باسم الخارجية الفرنسية فيليب لاليوت في مؤتمر صحفي أنه بعد عقود من الديكتاتورية، فإن الانتقال السياسي والديمقراطي لا يمكن أن يتم خلال أسابيع ولا خلال أشهر.

وأضاف المتحدث الفرنسي أنه منذ بدء الثورة، دعمت بلاده دون أي تحفظ وفي كل المجالات انتقالا سياسيا يكون متطابقا مع تطلعات الشعب المصري. وتابع أن هذا الانتقال يجب أن يؤدي إلى إقامة مؤسسات ديمقراطية متعددة تحترم الحريات العامة واستقلالية السلطة القضائية.

وختم المتحدث باسم الخارجية أنه من المقرر إجراء مشاورات بين الدول الأوروبية حول الوضع في مصر. وأضاف أنه سيتم التباحث أيضا مع السلطات المصرية في إطار «روحية التعاون» التي تربطنا منذ بدء الثورة.

أما الاتحاد الأوروبي فدعا مرسي إلى التقيد «بالعملية الديمقراطية». وجاء في بيان لمتحدث باسم المفوضة العليا للشؤون الخارجية والأمنية في الاتحاد كاثرين آشتون أن أهم شيء هو اكتمال العملية الديمقراطية وفقا لتعهدات السلطات المصرية بالفصل بين السلطات واستقلال القضاء وحماية الحريات الأساسية وإجراء انتخابات تشريعية ديمقراطية في أسرع وقت ممكن.

من ناحية أخرى تصاعدت حدة التوتر في ختام يوم من المظاهرات الحاشدة بمصر، بعضها يؤيد الإعلان الدستوري الذي أصدره الرئيس مرسي، والآخر يعارضه، حيث اندلعت اشتباكات في ميادين متفرقة، وسط دعوات من قوى سياسية معارضة بتوسيع الاحتجاجات ضد رئيس الجمهورية.

وقد أعلن عدد من القوى السياسية والحزبية اعتصامها منذ الليلة قبل الماضية في ميدان التحرير اعتراضا على الإعلان الدستوري فيما غادر متظاهرون الميدان. ومن أبرز القوى التي قررت الاعتصام في الميدان أحزاب (الوفد) و(الدستور) و(المصريين الأحرار) و(التيار الشعبي).

وانضم إلى المحتشدين في ميدان التحرير الرافضين لقرارات الرئيس مرسي، كل من رئيس حزب المؤتمر عمرو موسى، ورئيس حزب الدستور محمد البرادعي، ومؤسس التيار الشعبي حمدين صباحي، وعدد من نشطاء القوى السياسية والثورية.

كما أعلن مساعد الرئيس لشؤون التحول الديمقراطي سمير مرقص استقالته من منصبه احتجاجا على الإعلان الدستوري الجديد.

كما انضم آلاف من أعضاء روابط تشجيع الأندية الرياضية (ألتراس) من الأهلي والزمالك إلى ميدان التحرير وسط القاهرة، مرددين هتافات منددة بالإعلان الدستوري وقرارات مرسي الأخيرة.

وأغلق المتظاهرون ميدان التحرير من كل المداخل، وفي الوقت نفسه استعرت حدة المصادمات أمام المجمع العلمي الواقع في أول شارع قصر العيني المطل على الميدان بين قوات الأمن والمتظاهرين.

وتحركت قوات الأمن بواسطة أربع سيارات مصفحة مخصصة لفض الشغب، وقامت بإلقاء المئات من قنابل الغاز المدمع، وتبادلوا الحجارة مع المتظاهرين، بينما ألقى المتظاهرون العديد من قنابل المولوتوف ووابلا من الحجارة على قوات الأمن لمنعهم من التقدم باتجاه الميدان.

كما عززت قوات الأمن وجودها حول الميدان مستعينة بجنود من الأمن المركزي وأعداد كبيرة من المجندين بالزي المدني.

من ناحية أخرى، أصيب 60 شخصا في اشتباك بين متظاهرين مؤيدين للرئيس محمد مرسي ونشطاء مناهضين له في مدينة الإسكندرية، حيث اقتحم معارضون مقر حزب الحرية والعدالة -الواجهة السياسية لجماعة الإخوان المسلمين التي ينتمي إليها مرسي- وأضرموا النار في كتب ومقاعد ولافتات ألقوها في الشارع من شرفة المقر.

في مقابل ذلك، احتشد مئات المؤيدين لمرسي أمام مسجد القائد إبراهيم بالإسكندرية يهتفون له، بينما وقف مئات المناهضين في حديقة مواجهة للمسجد يهتفون ضده، قبل أن تطلق طلقات خرطوش ويتبادل أفراد من الجانبين الرشق بالحجارة.

كما رشق متظاهرون أيضا مقر جماعة (الإخوان المسلمين) في المحلة الكبرى في الغربية بالحجارة والمولوتوف في محاولة منهم لاقتحامه، حيث تصدى الأمن لهم بقنابل الغاز. كما شهدت محافظة أسيوط مواجهات عنيفة بين مؤيدي الرئيس مرسي ومعارضيه. ولم تنجح محاولات المنظمين هناك في تفريق المتظاهرين، فنشبت مواجهات مباشرة بين الجانبين وأصيب عدد منهم.

وكان سياسيون ونشطاء دعوا أمس الأول إلى احتجاجات في كل أنحاء مصر لحمل مرسي على إلغاء الإعلان الدستوري.

وفي مواجهة ذلك، احتشد الآلاف من أنصار الرئيس مرسي أمام القصر الرئاسي بضاحية مصر الجديدة. وأعلن المتظاهرون تأييدهم للإعلان الدستوري، وشددوا على ضرورة محاكمة قتلة المتظاهرين، ورفعت لافتات تطالب بمحاكمة النائب العام السابق عبد المجيد محمود.

كما أعلن المتظاهرون أمام قصر الاتحادية الرئاسي فض تجمعهم وقالوا إنهم لا يعتزمون الاعتصام، بعد توصيل رسالتهم بدعم الرئيس الذي تحدث إليهم مدافعا عن قراراته الأخيرة، ومشددا على أن كل ما يتخذه من قرارات «إنما يستهدف به الحفاظ على الوطن والشعب والثورة».

كما اعتبر مرسي أن مصر تسير في طريق واضح، تدافع فيه عن أرضها وكيانها وثورتها، قائلا «إنني مع الشعب في إطار شرعية واضحة لا انتكاسة فيها، وإنني لم أتخذ قرارا لكي أقف به ضد أحد، أو أنحاز لأحد، ولكن لا بد أن أقف في الطريق الواضح الذي يؤدي إلى تحقيق الهدف الواضح».

ووجه مرسي كلمة إلى القضاء، وشدد على أن له قدره واحترامه برجاله المخلصين. وقال إن «الذي يحاول أن يختبئ في ظله فأنا له بالمرصاد، ولن أتركه أبدا».

من جانبه، ناشد شيخ الأزهر أحمد الطيب القوى السياسية والحزبية كافة أن تنبذ الشقاق والخلاف والتناحر، وأن تسعى إلى الالتفاف على كلمة سواء وإعلاء مصلحة الوطن العليا على المصالح الشخصية والآنية الضيقة.

وناشد شيخ الأزهر أيضا شباب مصر تغليب مصلحة البلد فوق أي اعتبار ونبذ أي خلاف أو عصبية وإدراك عبء المسؤولية الملقاة على عاتقهم في نهضة مصر.

وكان مرسي قد أصدر إعلانا دستوريا جديدا نص على أن الرئيس يعين النائب العام من بين أعضاء السلطة القضائية لمدة أربع سنوات تبدأ من تاريخ شغل المنصب، وألا يقل سنه عن 40 سنة، ويسري هذا النص على من يشغل المنصب الحالي بأثر فوري، ليطيح بذلك بالنائب العام عبد المجيد محمود.

وعزز الإعلان الدستوري سلطات الرئيس التنفيذية، وحصن قراراته ضد تدخل السلطة القضائية، في الوقت الذي يحتفظ فيه الرئيس أصلا بالسلطة التشريعية لغياب برلمان منتخب.

وأعطى الإعلان الدستوري لرئيس الجمهورية حق اتخاذ أي تدابير أو قرارات «لحماية الثورة» على النحو الذي ينظمه القانون.

كما حصن الإعلان الدستوري الجديد الإعلانات الدستورية والقوانين والقرارات الصادرة من الرئيس حتى نفاذ الدستور، بجعلها نهائية ونافذة ولا يجوز الطعن عليها.

وشمل الإعلان الدستوري النص على أنه «لا يجوز لأية جهة قضائية حل مجلس الشورى أو الجمعية التأسيسية لوضع مشروع الدستور». ومد الإعلان الدستوري عمل الجمعية التأسيسية للدستور شهرين إضافيين.

عواصم العالم

ساركوزي ينجو من الاتهام بقضية التبرعات

باريس / وكالات :

نجا الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي من توجيه الاتهام له في التحقيق عن جمع تبرعات غير قانونية لحملته الانتخابية لرئاسيات 2007، وهو تحقيق يأتي في وقت يواجه فيه حزبه المعارض -الاتحاد من أجل حركة شعبية- صراعا على خلافته في رئاسة الحزب، لم تنجح جهود الوساطة في تخفيفه.

ومثل ساركوزي أمس الأول أمام قضاة التحقيق في مدينة بوردو جنوبي غربي فرنسا، حيث استجوب لـ12 ساعة في الادعاء القائل إنه جمع تبرعات غير قانونية من الثرية الفرنسية ليليان بيتينكور (90 عاما)، والتي يتردد أنها مصابة منذ سنوات بالخرف.

وكان ساركوزي يواجه احتمال اتهامه باستغلال شخص في موقف ضعيف، هي بيتينكور التي وضعتها محكمة فرنسية العام الماضي تحت الوصاية القانونية، بعد أن اتهمت ابنتها مستشاري والدتها باستغلال الثرية العجوز لتحقيق مكاسب شخصية.

لكن القضاة قرروا في نهاية الاستجواب ألا يخضعوا ساركوزي للتحقيق الرسمي، مانحين إياه صفة «شاهد يرافقه محاميه»، وهي منزلة وسط بين الشاهد العادي والشاهد المتهم، تسمح لمحامي الرئيس السابق بمواصلة الاطلاع على ملفه.

ومع ذلك، فإن القضاة إذا جمعوا دلائل «خطيرة أو متقاطعة» تؤشر على تورط الشاهد في الوقائع الواردة في الدعوى، فإن الشاهد قد يصبح متهما.

وكجزء من التحقيق كانت الشرطة دهمت في يوليو الماضي مكاتب ساركوزي في باريس ومقر إقامته.

وتستند القضية ضد الرئيس السابق -الذي فقد حصانته بعد خسارته السباق الرئاسي ضد فرنسوا هولاند في مايو الماضي- إلى ادعاء محاسبة سابقة لبيتينكور قالت للشرطة في 2010 إنها سلمت 150 ألف يورو إلى أحد مساعدي بيتينكور بناء على تفاهم يقضي بتسليم المبلغ إلى إيريك فورت مسؤول خزانة حملة ساركوزي حينها.

ويتجاوز المبلغ بكثير الحد الأقصى للمساهمات الفردية في الحملة الانتخابية وهو 4600 يورو.

وتحدثت المحاسبة السابقة لبيتينكور أيضا عن عمليات سحب من حسابات الثرية الفرنسية في سويسرا بلغت أربعة ملايين يورو.

وينفي ساركوزي التهم بشدة، لكن إدانة جاك شيراك العام الماضي بتهمة خيانة الأمانة والابتزاز أظهرت أن محاكم فرنسا لا تتردد في ملاحقة الرؤساء السابقين.

ولم يهدأ الصراع حتى بعد أن اقترح آلان جوبيه وزير الخارجية في عهد ساركوزي أن يترأس هيئة من أعضاء الحزب لمراجعة النتائج.

إلغاء مؤتمر حظر الانتشار النووي بالشرق الأوسط

واشنطن / وكالات :

قالت الولايات المتحدة إن مؤتمرا دوليا حول إنشاء شرق أوسط خال من السلاح النووي كان مقررا انعقاده الشهر القادم في فنلندا، لن يلتئم بسبب غياب اتفاق بين الدول المعنية و«الوضع الراهن في المنطقة».

وقالت المتحدثة باسم الخارجية الأميركية فيكتوريا نولاند إن «الولايات المتحدة تعتقد أن في المنطقة هوة عميقة تباعد بين مختلف المقاربات حول أمن المنطقة وتنظيم ضبط الأسلحة»، وإنها كدولة تشارك في رعاية اللقاء تعتقد أنه لا يمكن عقده بسبب «الظروف الراهنة في الشرق الأوسط».

وأضافت «الاختلافات في وجهات النظر لا يمكن معالجتها إلا بالتزام مشترك واتفاق بين مختلف دول المنطقة، لا يمكن لدول خارجية أن تفرض على المنطقة عملية ولا أن تملي نتائجها».

وكان 189 بلدا من البلدان التي وقعت معاهدة حظر الانتشار أقرت في مايو 2010 تنظيم المؤتمر منتصف الشهر القادم في هلسنكي لبحث إنشاء شرق أوسط خال من السلاح النووي.

وتقول الدول العربية وإيران إن إسرائيل –التي لم توقع اتفاقية حظر الانتشار النووي ويعتقد على نطاق واسع أنها الدولة الوحيدة بالشرق الأوسط التي تملك السلاح الذري- تهديد لاستقرار المنطقة.

وقاطعت إيران –التي يتهمها الغرب بالسعي لامتلاك السلاح النووي- اجتماعا سابقا في فيينا، قائلة إنه «غير مفيد» طالما أن إسرائيل ترفض توقيع معاهدة حظر الانتشار التي وقعتها هي قبل عقود.

لكن إيران أعلنت بالمقابل أنها ستشارك بـ «نشاط» في اجتماع هلسنكي.

ولم تحدد الخارجية الأميركية ما إذا كان المؤتمر سيعقد في تاريخ آخر أو ما إذا كان سيعقد أصلا.

شرطة نواكشوط تستمع إلى إفادة «جهادي» فرنسي

نواكشوط / وكالات :

استمعت الشرطة في نواكشوط إلى شهادة فرنسي يشتبه في أنه من الجهاديين بعد ثلاثة أيام على توقيفه قرب الحدود الموريتانية وشمال مالي، الذي سيطرت عليه جماعات إسلامية مسلحة، والذي بدا أنه كان متجها إليه.

وفي باريس، أكد المتحدث باسم الخارجية الفرنسية فيليب لاليو توقيف هذا الرجل في لقاء مع الصحافيين. وقال «إننا على اتصال مع السلطات الموريتانية التي أوقفته».

وأوقف الرجل الأربعيني الثلاثاء الماضي في مدينة النعمة (جنوب شرق موريتانيا) القريبة من الحدود مع شمال مالي، ويبدو أنه دخل موريتانيا عبر المغرب بحسب المصدر في الشرطة.

ونقل إلى نواكشوط حيث يخضع لاستجواب حول «نواياه الحقيقية وهدف رحلته وعلاقاته المفترضة مع جهاديي تنظيم (القاعدة في المغرب الإسلامي) وهي إحدى الجماعات الإسلامية المسلحة الثلاث التي تحتل شمال مالي بحسب المصدر.

وتابع المصدر أن «مجرد سعي فرنسي ذي بشرة فاتحة للتوجه إلى أزواد (شمال مالي) في هذه الأوقات يكفي كدافع لاشتباه قوى الأمن به».

واعتبر أن «حتى لو كان شخصا عاديا من دون أي علاقة مع الإرهابيين فمن واجبنا منعه من مواصلة مسعاه» بالوصول إلى تمبكتو في شمال غرب مالي.

وانضم ثلاثة رعايا فرنسيين على الأقل إلى القاعدة في المغرب العربي في شمال مالي بحسب مصادر أمنية إقليمية.

وتسيطر ثلاث جماعات إسلامية مسلحة على شمال مالي منذ أواخر يونيو هي القاعدة في المغرب العربي وأنصار الدين وحركة التوحيد والجهاد في إفريقيا الغربية.

وبدأت تلك الجماعات بفرض الشريعة في المناطق الخاضعة تحت سيطرتها كما أنها تقوم بعمليات انتقامية وتدمير مقامات مقدسة.

ويتم الإعداد لقوة دولية مؤلفة من جنود أفارقة بدعم لوجستي من دول غربية للتدخل بموافقة الأمم المتحدة في شمال مالي وطرد الجماعات المسلحة منه.

مقتل (3) في انفجار بموكب شيعي بباكستان

إسلام آباد / وكالات :

قتل أمس ثلاثة أشخاص في انفجار عبوة ناسفة بموكب شيعي في شمال غرب باكستان، في وقت عززت فيه السلطات إجراءاتها الأمنية تحسبا لهجمات في ذكرى عاشوراء.

ووقع الانفجار في بلدة ديرة إسماعيل خان، حيث زرعت القنبلة في سلة مهملات وفق ما ذكر مسؤول بالشرطة.

وقال المسؤول إن الانفجار كان قويا بحيث سمع على بعد عدة كيلومترات وأوقع أيضا نحو عشرة جرحى.

وعززت السلطات الأمن تحسبا لهجمات تستهدف الشيعة في ذكرى عاشوراء التي وافقت أمس السبت.

وكجزء من الإجراءات علقت لساعات خدمات الجوال في كراتشي وكويتا، إضافة إلى مدن أخرى وبلدات بمنطقة خيبر باختونخوا ومحافظة البنجاب وأجزاء من العاصمة إسلام آباد.

وكثيرا ما استعملت أجهزة الهاتف النقال في تنفيذ تفجيرات، استهدف بعضها أفرادا من الأقلية الشيعية.

وقالت الاستخبارات إن تنظيمات «متطرفة» تتقدمها جماعة لشكر طيبة كثفت هجماتها على المواكب الشيعية في البلاد.

استشهاد (3) مواطنين في تفجير إرهابي بإدلب..

الجيش السوري يحبط محاولات لتفجيرات إرهابية ويتقدم في حلب

دمشق / تابعات :

واصل الجيش السوري القضاء على مجموعات إرهابية مسلحة في بعض مناطق دير الزور وريفها.

ونقلت وكالة (سانا) السورية عن مصدر مسؤول أن وحدة من الجيش اشتبكت أمس مع مجموعة إرهابية في حي الجبيلة جنوب جامع الفردوس وقضت على خمسة من أفرادها عرف منهم الإرهابي ياسين عبد الله.

كما تعاملت مع مجموعة أخرى في الحي نفسه وأوقعت أفرادها بين قتيل وجريح وعرف من الإرهابيين القتلى بشار حميد البلو.

كما اشتبكت وحدة أخرى من الجيش مع مجموعة إرهابية في شارع سينما فؤاد كانت تقوم بأعمال تخريب ونهب وسرقة وقضت على عدد من أفرادها إضافة لتدمير سيارة كانت تقل إرهابيين وأسلحة بمن فيها.

وفي قرية البوعمر بريف دير الزور نفذت وحدة من الجيش عملية نوعية ضد تجمع للإرهابيين ما أسفر عن مقتل وإصابة العدد الأكبر منهم وعرف من الإرهابيين القتلى أحمد إبراهيم الجاسم وعلي السمير وصبحي الحمود.

وقد أقدمت مجموعتان إرهابيتان على تصفية أربعة مواطنين من أهالي دير الزور وتصوير الجريمة وإرسالها إلى المحطات الفضائية لاتهام الجيش بقتلهم.

وذكر مصدر مسؤول أن المجموعة الإرهابية المسماة «كتيبة المداهمة» والمجموعة الإرهابية المسماة «كتيبة الحمزة بن عبد المطلب» أقدمتا على تصفية كل من محمد رشيد رويلي عضو قيادة في فرع حزب البعث العربي الاشتراكي سابقا وعضو في اتحاد كتاب العرب وفؤاد عجاج ونضال عجاج والنقيب المتقاعد محمود عساني حيث تم تصوير جثثهم بهدف اتهام الجيش بهم.

وأشار المصدر إلى أن المجموعتين الإرهابيتين ارتكبتا الجريمة بحق المواطنين الأربعة لأنهم رفضوا مشاركة الإرهابيين بأعمال القتل والتخريب والترويع.

وفي حلب واصل الجيش السوري ملاحقة المجموعات الإرهابية المسلحة في محيط فرع المرور وباب انطاكيا وسوق الهال.

من جهة ثانية، أفادت إذاعة شام أف ام، أن الطفل محمد العمر 10 سنوات استشهد وأصيب عشرة مواطنين بينهم نساء وأطفال أمس عندما فتحت ميليشيات مسلحة يتزعمها جمال الأشقر النار على مظاهرة تطالب بخروج الإرهابيين من حي المرجة بحلب.

وفي حمص ضبطت الجهات المختصة أمس كمية من الأسلحة المتنوعة داخل سيارة نوع بيك اب بحي الوعر الجديد في المدينة.

وذكر مصدر بالمحافظة إن الجهات المختصة اشتبهت بسيارة مركونة بالحي المذكور تحمل لوحة مزورة ولدى تفتيشها عثر بداخلها على قاذف ار بي جي وثلاث بنادق آلية وبندقية بومبكشن وقناصتين نوع فال ورشاشي بي كي سي و15 عبوة ناسفة وكاميرا تصوير فيديو وكمية من الذخيرة.

وذكرت الأنباء عن مقتل كامل عناصر كتيبة ما يسمى «البراء بن مالك» مع قائد الكتيبة في الوعر بحمص.

وفي إدلب فجر إرهابي انتحاري سيارة مفخخة محملة بكميات من المتفجرات على طريق عام سرمين- إدلب ما أسفر عن وقوع عدد من الشهداء والجرحى بين المواطنين والمارة.

وذكر مصدر مسؤول في المحافظة أن التفجير الإرهابي أدى إلى استشهاد 3 مواطنين وجرح عدد آخر جروح بعضهم خطيرة إضافة إلى إلحاق أضرار كبيرة بالسيارات الموجودة في المكان.

إلى ذلك ضبطت الجهات المختصة الليلة قبل الماضية سيارة سياحية نوع فيرنا مفخخة بالمتفجرات ومحملة بعدد من العبوات الناسفة في شارع القصور.

وذكر مصدر في المحافظة أنه تم العثور داخل السيارة التي كانت مركونة في شارع القصور على عدد من العبوات الناسفة مختلفة الأوزان إضافة إلى 30 كيلوغراما من المتفجرات مخبأة ضمن الأبواب الخلفية والأمامية.

وأضاف المصدر إن الجهات المختصة قامت بتفكيك العبوات الناسفة ومصادرة السيارة التي أكدت التحريات والتحقيقات أنها مسروقة.

مخاوف من أن يصبح مرسي دكتاتورا جديدا

أشارت صحيفة (تايمز) البريطانية إلى الحرب الإسرائيلية الأخيرة على غزة، وقالت إن الرئيس المصري مرسي استفاد من نجاحه في التوسط لوقف إطلاق النار، في تعزيزه سلطته، وسط انتقادات بأنه قد يصبح دكتاتورا جديدا.

وأشارت الصحيفة إلى الانتقادات التي يواجهها الإعلان الدستوري الجديد الذي أعلن عنه مرسي، والذي يفيد بأنه لا يمكن الطعن بأي قرارات قد يصدرها الرئيس، وذلك حتى تتم الموافقة على الدستور الجديد.

كما أشارت تايمز إلى تصريحات للمتحدث باسم الرئاسة والمتمثلة في قوله إن «الرئيس يمكن أن يصدر أي قرار أو تدبير لحماية الثورة»، مضيفا من على شاشة التلفزيون الرسمي أن «الإعلانات الدستورية والقرارات والقوانين الصادرة عن الرئيس تعتبر نهائية وغير قابلة للاستئناف».

وقالت تايمز إن الرئيس المصري أصدر تعديلات دستورية منح نفسه من خلالها سلطات واسعة، وإنه أمر بإعادة محاكمة المتهمين من نظام الرئيس المخلوع حسني مبارك، وهم المتهمون بقتل المتظاهرين خلال ثورة العام الماضي.

وأضافت أن مرسي منح لجنة صياغة الدستور في مصر الحصانة ضد أي تحد جديد من طرف أي محكمة، وذلك بما يتعلق بتشكيلة اللجنة، وسط شكاوى الليبراليين والمسيحيين من أن لجنة صياغة الدستور تتألف في غالبيتها من أنصار الرئيس الإسلاميين.

كما أشارت إلى أن مرسي قرر إحالة النائب العام الحالي للتقاعد وتعيين نائب عام جديد مكانه، مضيفة أن المتحدث باسم الرئاسة قال إن الخطوات التي يقوم بها مرسي مصممة من أجل تطهير مؤسسات الدولة، ومن أجل تدمير البنية التحتية للنظام القديم.

وأوضحت الصحيفة أن من شأن قرارات الرئيس مرسي الجديدة بعث البهجة في نفوس أنصاره، ولكنها في المقابل أثارت غضب واستياء الآخرين، والذين قالوا إن مرسي وضع نفسه فوق الإشراف القضائي.

ونسبت الصحيفة إلى زعيم حزب الدستور والحائز على جائزة نوبل للسلام محمد البرادعي قوله إن مرسي اليوم اغتصب جميع سلطات الدولة ونصب من نفسه فرعون مصر الجديد، مضيفة أن البرادعي دعا إلى احتجاجات على الصعيد الوطني.

وأضافت أن مدير مجلس التفاهم العربي البريطاني كريس دويل قال إن نجاح مرسي في التوسط في وقف إطلاق النار في غزة قد يكون أعطى الرئيس المصري الثقة السياسية على اتخاذ هذه الخطوات السلطوية.

وفي حين أشارت الصحيفة إلى العديد من انتقادات المعارضين لسياسات مرسي

في البلاد، أضافت في المقابل أن مرسي حصل على ثقة الولايات المتحدة وإسرائيل وحماس على حد سواء، وأنه تمكن من إعادة مصر لتقوم بدور اللاعب الرئيسي في المنطقة.

نتنياهو يواجه واقعا سياسيا متغيرا

استهلت صحيفة (ديلي تلغراف) البريطانية تقريرها حول رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بأنه يواجه الواقع الجديد لمشهد سياسي متغير. وبما له من سمعة بأنه من أكثر الزعماء الإسرائيليين تشددا لكنه قرر -على الأقل بالوقت الحاضر- وقف هذا النوع من الحرب التي رأى كثير من أسلافه ضرورة الإيذان بها.

فقد سمح نتنياهو للدبلوماسية بأن يكون لها أسبقية، رغم أن قصفه الجوي لغزة ومفاوضاته اللاحقة مع حماس منحت أعداءه شرعية دولية طالما رغبوا فيها. والبعض -وربما حتى نتنياهو نفسه في عصر سابق- سيعتبرون هذا الأمر دليلا على الضعف. لكنه في الواقع اعتراف بتغير الظروف.

وأشارت الصحيفة إلى أن الناطقين الرسميين بإسرائيل يقولون إن أهداف العمل العسكري تحققت، وهي أن وقف النار من شأنه أن يضع حدا للهجمات الصاروخية على جنوب إسرائيل. لكن كان هناك بالفعل وقف لإطلاق النار مطبق عندما بدأت إسرائيل قصفها بهجوم صاروخي استهدف القائد العسكري لحماس أحمد الجعبري.

وقالت إن القصة الحقيقية هي حاجة إسرائيل للتوصل إلى اتفاق جديد مع جيرانها. وربما أدرك نتنياهو هذا منذ البداية. والمفاوضات التي بدأت كانت هدفه دائما وقد حققت درجة معينة من تدعيم الأساس العسكري.

والمسألة التي لم تؤكد بما يكفي بهذا العصر من الربيع العربي هي أن الأزمنة قد تغيرت بالنسبة لإسرائيل نفسها. فقد كان هناك وقت عندما كان بإمكانها، في مواجهتها معركة من أجل وجودها بتأييد غربي قوي، أن تتحمل التراجع إلى وضع افتراضي لاستخدام القوة المفرطة في الدفاع عن نفسها.

والآن إسرائيل لديها قاعدة سياسية أكثر انقساما وأوسع نطاقا من أي وقت مضى، وحلفاء يشعرون بقلق عميق من سياساتها بغض النظر عن دعمهم العلني. وعليها الآن أن تزن التكاليف الاقتصادية والدبلوماسية للحرب بهذه الأوقات العصيبة التي يواجهها الغرب ومع ائتلافات معقدة من الجماعات الدينية والعلمانية اللازمة لتشكيل الحكومات داخليا.

وفجأة جيرانها أصبحوا ينادون بالتعددية. وهذا الأمر أولا وقبل كل شيء حقيقي في غزة حيث لا تتنافس حركة حماس فقط بل فتح، صلب الحركة الفلسطينية العلمانية، والجماعات الأكثر تطرفا مثل الجهاد الإسلامي على الشعبية. وحماس نفسها لديها حلفاء ديمقراطيون جدد بالخارج، متحالفون في حالات كثيرة مع الولايات المتحدة، من أبرزهم مصر وتركيا وقطر.

وترى الصحيفة أن على إسرائيل أن توازن اعتباراتها الأمنية مقابل الرأي العام الدولي، ولا سيما الأميركي، في بيئة سياسية ضبابية ومتغيرة الآن.

وقالت أيضا إن الأسبوع الماضي همش السلطة الفلسطينية، التي كانت تسمى فيما مضى «الشريك في السلام». وهذا الأمر أذهل وأغضب المعلقين، إلا أنها كانت بالفعل فاشلة. والاتفاق مع حماس، الذي فرضته مصر والجامعة العربية، يعد جائزة أكبر بكثير.

وسواء كان لمصر القدرة التقنية لإعطاء ضمانات أمنية بشأن تهريب الأسلحة التي ستطالب بها إسرائيل فهو مسألة أخرى. فالواقع أن إسرائيل تريد أن يكون لديها فهم أكثر وضوحا للطموحات الإستراتيجية الأوسع لدول مثل مصر وتركيا، اللتين تعترفان بإسرائيل وتظلان حليفتين لحماس.